



المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)

## استطلاع للرأي حول حالة الحريات الإعلامية في فلسطين

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من مؤسسة المجتمع المفتوح



## استطلاع حرية الصحافة في فلسطين

### مقدمة:

اجرى المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى" استطلاعاً للرأي بين الصحفيين/ات وذلك سعياً منه لتقديم صورة واقعية واكثر شمولية وعلمية حول حال حرية الصحافة في فلسطين البيئة التي تعمل فيها وسائل الاعلام والصحفيين/ات، ما يساهم في فهم أعمق وأدق لابرز المؤثرات على الحريات الاعلامية وبالتالي فرص التدخل والتطوير.

وتناول الاستطلاع من خلال 30 سؤال وجهت للمبحوثين أربعة محاور رئيسية تتعلق بالعمل الصحفي وبيئة العمل القائمة في فلسطين، وهذه المحاور هي: البيئة القانونية والإطار التنظيمي الذي تعمل فيه وسائل الاعلام، الانتهاكات والعنف الذي يتعرض له الصحفيون/ات، حدود استقلالية الصحافة ووسائل الإعلام الفلسطينية ومدى ابتعادها عن التأثير، اما المحور الرابع فقد تناول بيئة العمل الاعلامي والرقابة الذاتية والموضوعية.

وتم في هذا الاستطلاع إستهداف 300 صحفي/ة لتعبئة استمارة الكترونية (من خلال جوجل درايف، وعبر الاتصال الهاتفي المباشر، خلال الفترة ما بين 2017-12-15 و 2018-1-15)، وقد استجاب منهم 182 صحافياً/ة موزعين على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

وتشكل العينة 9.1% من مجموع اعضاء نقابة الصحفيين الفلسطينيين البالغ عددهم 2000 صحفي/ة يعملون في الضفة وقطاع غزة (علما ان هناك نحو 300 صحفي/ة آخريين ينتظرون ان يتم البت بعضويتهم في النقابة ومثلهم تقريبا خارج النقابة، وفقا لما ذكره مدير نقابة الصحفيين يوسف محارمة)، وبلغ هامش الخطأ 7%.

### أبرز النتائج<sup>1</sup>:

- 76% من الصحفيين/ات الذين شملهم الاستطلاع يرون ان القوانين الخاصة بالاعلام في فلسطين لا تعزز حرية الصحافة، و73% يقولون بان هذه القوانين لا تضمن الحماية للصحفي/ة.
- 85% يرون ان قانون الجرائم الالكترونية لا يعزز حرية الصحافة.

<sup>1</sup>- تم في هذه الفقرة تقريب النتائج العشرية للاستطلاع الى اقرب رقم صحيح، ولكنها وردت ستجدونها كما هي (متضمنة الكسور العشرية) في مجمل التقرير المرفق فضلا عن الجداول التفصيلية للاستطلاع.

- 89% قالوا بان هناك اجراءات قانونية تمنع وصول الصحفيين/ات الى المعلومات المتعلقة بالشأن العام.
- 91% قالوا بان الصحفيين/ات الفلسطينيين يتعرضون لانتهاكات ارتباطا بعملهم.
- 83% يقولون بانه لا يتم مقاضاة الجهات (الفلسطينية) التي تنتهك الحريات الاعلامية بشفافية وعدالة.
- 90% من الصحفيين/ات قالوا انهم يمارسون رقابة ذاتية على اعمالهم خوفا من المساءلة الامنية.
- 89% من الصحفيين/ات قالوا انهم يمارسون رقابة ذاتية على اعمالهم خوفا من المساءلة المجتمعية.
- 83% يقولون ان الاعلام الفلسطيني غير مستقل، و 97% يرون ان الصحافة الفلسطينية تتأثر بتوجهات سياسية حزبية، و 87% يقولون بأنها تتأثر بتوجهات القطاع الخاص.
- 92% يقولون ان هناك سوء ادارة في المؤسسات الاعلامية يؤثر في مهنية العمل الصحفي.

## توزيع عينة الاستطلاع

اولا: حسب الجنس: 112 ذكرا (أي ما نسبته 61,5%) و 70 أنثى (ما نسبته 38,5%)

ثانيا: حسب الفئة العمرية: تم توزيع العينة على خمس فئات كالتالي:

- الفئة الأولى: 20-24 = 43 (23.6%)
- الفئة الثانية: 25-29 = 45 (24.7%)
- الفئة الثالثة: 30-34 = 44 (24.2%)
- الفئة الرابعة: 35-39 = 20 (11%)
- الفئة الخامسة: 40 فما فوق = 30 (16.4%)

## ثالثا: حسب قطاع العمل

1. القطاع العام : 46 شخصاً بنسبة 25.3%
2. القطاع الخاص: 106 فرد بنسبة 58.2%
3. القطاع الأهلي: 30 فرد بنسبة 16.5%

#### رابعاً: حسب طبيعة العمل

1. صاحب عمل/ يعمل لحسابه الشخصي: 43 فردا (اي ما نسبته 23.6%).
2. موظف دائم: 118 فردا ( 64.9%).
3. موظف بدوام جزئي: 21 فردا ( 11.5%).

#### خامساً: حسب المنطقة الجغرافية

1. الضفة الغربية والقدس: 142 فردا بنسبة 78%
2. قطاع غزة: 40 فردا بنسبة 22%.

#### سادساً: حسب مكان السكن ( مدينة، قرية، مخيم)

1. مدينة: 121 شخصا بنسبة 66.5%
2. قرية: 47 شخصا بنسبة 25.8%
3. مخيم: 14 شخصا بنسبة 7.7%

#### سابعاً: حسب المستوى التعليمي

1. دبلوم: 13 شخص بنسبة 7.1%
2. بكالوريوس: 114 شخص بنسبة 62.6%
3. ماجستير: 39 شخص بنسبة 21.4%
4. دكتوراة: 16 شخص بنسبة 8.8%

## المحور الأول: البيئة القانونية والإطار التنظيمي

### إجراءات الترخيص:

اعتبر 63.2% من الصحفيين/ت الذين شملهم هذا الاستطلاع إجراءات ترخيص المؤسسات الإعلامية والصحف غير عادلة ومسيئة، و فقط 27.4% من المستطلعة آراؤهم قالوا بأن إجراءات الترخيص المتبعة في فلسطين عادلة وغير مسيئة، في حين قال 9.3% بانهم لا يعرفون.

وبلغت نسبة من يعتبرون اجراءات الترخيص من المستطلعين في قطاع غزة عادلة وغير مسيئة 55%، مقابل اقلية تضم 19.7% من عينة الضفة الغربية اعتبروا اجراءات الترخيص عادلة وغير مسيئة.

وبلغت نسبة من يعتبروها غير عادلة ومسيئة بين صحفيي/ات الضفة الغربية 69.7% اما في قطاع غزة فقد بلغت نسبة من يعتبرونها كذلك 40%.

وبالنظر إلى النتائج حسب طبيعة العمل فان ما يلفت النظر ويستدعي التوقف امامه ان غالبية من اصحاب العمل (وهم كما يفترض الاكثر خبرة واطلاعا على إجراءات الترخيص) يرون بانها غير عادلة ومسيئة، حيث قال بذلك 58.6% ممن شملهم الاستطلاع.

### هل تخضع وسائل الاعلام الخاصة لقانون ضريبي عادل؟

قالت غالبية تضم 46.2% من المستطلعين بان وسائل الاعلام لا تخضع لقانون ضريبي عادل مقابل 26.9% يرون انها تخضع لقانون ضريبي عادل، ولكن من الملاحظ ان نسبة الذين لا يعرفون، أي الذين أجابوا بـ "لا اعرف" مرتفعة جدا حيث بلغت 27.9%.

وترتفع نسبة الذين يعتقدون بان وسائل الاعلام الخاصة لا تخضع لقانون ضريبي عادل بين المستطلعين في قطاع غزة الى 57% وتهبط في الضفة الغربية الى 43%.

وفي المقابل فقد بلغت نسبة من يعتقدون بان وسائل الاعلام تخضع لقانون ضريبي عادل بين المستطلعين 30% بينما بلغت 26% من عينة الضفة الغربية.

وارتباطا بطبيعة العمل، فإن 41.4% من أصحاب العمل قالوا بأن وسائل الاعلام الخاصة تخضع لقانون ضريبي عادل، مقابل 31.7% منهم قالوا بعكس ذلك.

ولوحظ ايضا ارتفاع نسبة الذين لا يعرفون إذا ما كانت وسائل الاعلام تخضع لقانون ضريبي عادل عموماً، وخاصة بين أصحاب العمل والتي وصلت إلى 26.8%.

### القوانين الخاصة بالإعلام في فلسطين ودورها في تعزيز حرية الصحافة

يعتبر وجود منظومة قانونية تحمي العمل الصحفي وتواكب احتياجاته المتطورة، احد اهم اسس تعزيز حرية الصحافة في أي بلد، وعند سؤال المبحوثين عن مدى قدرة القوانين الفلسطينية الخاصة بالاعلام في حماية وتعزيز حرية الصحافة، فإن 76.4% منهم قالوا بأن القوانين الخاصة بالاعلام في فلسطين لا تعزز حرية الصحافة، مقابل أقلية تضم 23.1% قالوا بأنها تعزز حرية الصحافة في فلسطين.

وارتباطا بالمنطقة الجغرافية فقد اظهرت النتائج أن 35% من عينة قطاع غزة قالوا بأن القوانين الخاصة بالاعلام تعزز حرية الصحافة علما ان (5% اجابوا بموافق جدا و 30% اختاروا الجواب /موافق الى حد ما/، وبالمقابل قال بذلك 19.9% فقط من عينة الضفة (4.3% موافق جدا، وموافق إلى حد ما 15.6%)// أي ان نسبة الاجابات غير الحاسمة (موافق الى حد ما) في المنطقتين مرتفعة مقارنة بالموافقة التامة.

وترتفع نسبة من يعتقدون بأن القوانين الخاصة بالاعلام لا تعزز حرية الصحافة في الضفة، حيث قال بذلك 79.6% مقارنة بقطاع غزة حيث بلغت نسبة القائلين بذلك 65%.

### البيئة القانونية العامة (القوانين والإجراءات) في فلسطين تعزز حرية الصحافة

وفي السياق ذاته فإن البيئة القانونية العامة (القوانين والإجراءات) تؤثر بصورة مباشرة على الحريات العامة وحرية الصحافة على وجه التحديد.

وبهذا الخصوص فقد إعتبر 81.3% من المستطلعين ان البيئة القانونية العامة في فلسطين لا تعزز حرية الصحافة، ما يعكس شعورا عارما بعدم الرضى بين الاعلاميين ازاء البيئة القانونية العامة على هذا الصعيد.

وبلغت نسبة الصحفيين/ات الذين يعتقدون بأن البيئة القانونية العامة لا تعزز حرية الصحافة في الضفة الغربية 83.8% أما في قطاع غزة فقد بلغت نسبة هؤلاء 72.5% ، أما بين اصحاب العمل (في الضفة وغزة) فقد بلغت نسبة من يقولون بأن البيئة القانونية في فلسطين لا تعزز حرية الصحافة 85.4% ممن شملهم البحث.

### هل تعاني ادارة المؤسسات الاعلامية في فلسطين من ضعف ما؟ وهل يؤثر ذلك في مهنتها؟

ومن بين النتائج البارزة التي اظهرها الاستطلاع ان غالبية ساحقة من الصحفيين/ات بلغت 91.7% من المستطلعة آراؤهم، يرون ان المؤسسات الاعلامية الفلسطينية تعاني من سوء ادارة يؤثر في المهنة، مقابل اقلية ضئيلة جدا (4.9% فقط) قالوا بانه لا يوجد سوء ادارة في المؤسسات الاعلامية يؤثر في المهنة.

ويعتبر هذا مؤشرا على وعي وادراك الاعلاميين لأهمية وجود إدارة سليمة للمؤسسات الاعلامية، واثر ذلك في مهنية هذه المؤسسات، وما قد يشكله غياب الادارة السليمة كعميق "اضافي" امام تحقق حرية الصحافة في فلسطين.

وعند تدقيق الاجابات حسب المنطقة الجغرافية وطبيعة العمل نجد أن 92.2% من عينة الضفة الغربية يقرون بالاثر السلبي الكبير لسوء الادارة في المؤسسات الاعلامية على مهنتها، الامر الذي لا يختلف كثيرا عن قطاع غزة حيث قال بذلك 90% من المستطلعين في القطاع.

ولكن، من اللافت جدا بهذا الصدد ان 90.2% من اصحاب العمل انفسهم (أي الذين يديرون هذه المؤسسات او يشاركون في ادارتها) يقرون بوجود سوء ادارة في مؤسساتهم الاعلامية، وان ذلك يؤثر في مهنتها، ما يعكس حالة من الاجماع ازاء هذه المسألة وضرورة العمل على تحسين إدارة المؤسسات الإعلامية كاحد روافع النهوض بمهنتها.

### هل تضمن قوانين الاعلام الحماية للصحفي الفلسطيني؟

بينت نتائج الاستطلاع أن 73.1% من الصحفيين/ات، يرون بأن قوانين الإعلام السارية في فلسطين لا تضمن الحماية للصحفي/ة، مقابل 24.7% قالوا بانها توفر الحماية للصحفي/ة.

ومن اللافت عند النظر للفئات المختلفة حسب طبيعة العمل ان هناك تقارباً شديداً بين آراء الصحفيين/ت وارباب العمل ازاء هذه المسألة حيث قال بذلك 74.2% من موظفي العمل الدائم، و 66.6% من موظفي العمل الجزئي، و 73.2% من أصحاب العمل.

وبالنظر الى ان ما نسبته 81.3% من المستطلعين قالوا ايضا (في اجابتهم عن سؤال اخر) بأن البيئة القانونية في فلسطين لا تعزز حرية الصحافة، فان هذا يؤشر بصورة قوية على أن المنظومة القانونية في فلسطين بحاجة لمراجعة وربما انها تشكل احد العوائق الرئيسية الفعلية أمام حرية الصحافة.

### قانون الجرائم الالكترونية واثره على حرية الصحافة

أثار قانون الجرائم الالكترونية الذي تم اقراره ونشره في الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية) بتاريخ 2017/07/09 جدلاً ومعارضة واسعة بين الصحفيين/ات والمؤسسات الحقوقية التي رأت في العديد من نصوصه مساساً شديداً بحرية الرأي والتعبير واعتبرته اداة اضافية لكبح وقمع الحريات الاعلامية وحرية التعبير، ما دفعها لتنظيم تحركات ضاغطة (ما تزال متواصلة) بغية تجميد وتعديل هذا القانون.

وبهذا الشأن فقد اعتبر 84.6% ممن شملهم هذا الاستطلاع أن قانون الجرائم الالكترونية لا يعزز حرية الصحافة في فلسطين، وذلك مقابل اقلية تتألف من 12.6% فقط يرون ان هذا القانون يعزز حرية الصحافة.

### هل هناك إجراءات قانونية تمنع وسائل الاعلام من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشأن العام؟

لا شك أن حجب المعلومات التي تتعلق بالشأن العام يمس بحقوق المواطنين ومصالحهم، فيما يمثل تمكين المواطن من الوصول الى المعلومات والافصاح والكشف عنها، واحدة من الركائز التي تعزز الشفافية وتمثل احد اسس الممارسة الديمقراطية واشراك المواطنين في ادارة شؤونهم.

وعند سؤال أفراد العينة عن ذلك، قالت غالبية ساحقة من المستطلعين ( 88.5% منهم) بأن هناك إجراءات قانونية تمنع وسائل الاعلام الفلسطينية من الوصول الى المعلومات المتعلقة بالشأن العام وذلك مقابل 8.6% نفوا وجود اجراءات قانونية تمنع وسائل الاعلام من الوصول الى المعلومات المتعلقة بالشأن العام في حين اجاب 2.7% من العينة بلا أعرف.



وترتفع نسبة من يعتقدون بوجود مثل هذه الاجراءات بين صحافيي/ات قطاع غزة، حيث بلغت 95% اما في الضفة فقد بلغت نسبتهم 86.6%.

### حماية مصادر المعلومات وحرية الصحافة في فلسطين

تعتبر حماية مصادر المعلومات أحد مقومات تعزيز قدرة الصحافة على العمل بحرية والوصول الى المعلومات وتشجيع الافصاح عنها لوسائل الاعلام، لا سيما حين يتعلق الامر بقضايا الفساد وإساءة التصرف بالمال العام. وبهذا الخصوص، وبينما إعتبر 66% من عينة البحث حماية مصادر المعلومات من أسس حماية وتعزيز حرية الصحافة في فلسطين.

ومما قد يستدعي التوقف عنده بهذا الخصوص ان نسبة ليست قليلة (25.8% ممن شملهم الاستطلاع، اي رُبع المستطلعين) يرون بأن حماية مصادر المعلومات ليس لها علاقة بتعزيز حرية الصحافة، او بكلمات اخرى لا يعتقدون انها تؤثر على حرية الصحافة، في حين قال 8.2% بانهم لا يعرفون.

وتشير مثل هذه النتائج السؤال حول حدود معرفة العلاقة بين حماية مصادر المعلومات وحماية حرية الصحافة في فلسطين بين الاعلاميين والعاملين في هذا القطاع عموماً، وربما في ممارساتهم اليومية.

## المحور الثاني: الانتهاكات والعنف ضد الصحافيين

### هل يتعرض الصحافيون/ات لانتهاكات من قبل الاجهزة الامنية الفلسطينية ارتباطاً باعمالهم الصحفية؟

يسعى هذا السؤال لمعرفة مدى تعرض الصحفيين/ات الفلسطينيين لانتهاكات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية إرتباطاً باعمالهم الصحفية، حيث قال 90.7% من عينة البحث أن الصحفيين/ات يتعرضون لانتهاكات من قبل الاجهزة الامنية الفلسطينية إرتباطاً بعملهم الصحفي، وذلك مقابل اقلية تتالف من 7.1% قالوا ان الصحفيين لا يتعرضون لانتهاكات من قبل الاجهزة الامنية الفلسطينية إرتباطاً بعملهم.

وترتفع نسبة الذين يعتقدون بذلك في قطاع غزة الى 95% في حين بلغت 89.4% من المستطلعين في الضفة الغربية.

وبجانب هذا فقد أكد 95.2% من أصحاب العمل أن الصحفيين يتعرضون لانتهاكات إرتباطاً بعملهم الصحفي، ما يظهر حالة شبه اجماع تكشف جانبا من الظروف التي تعمل في ظلها وسائل الاعلام والصحافيين في الضفة وقطاع غزة.

### هل تحمي المؤسسات الاعلامية العاملين فيها وتدافع عنهم في حال تعرضهم لانتهاكات؟

وفي المقابل فان 45.6% من المستطلعة آراؤهم قالوا بأن المؤسسات الاعلامية لا تحمي الصحفيين ولا تدافع عنهم، مقابل نسبة اعلى قليلا بلغت 51.7% من العينة قالوا بأن المؤسسات الإعلامية تحمي وتدافع عن الصحفيين العاملين فيها.

وبخصوص الذين قالوا بان المؤسسات الاعلامية تحمي وتدافع عن الصحافيين العاملين فان القسم الاكبر منهم (44%) قالوا بانها "تحمي الى حد ما" فقط 7.7% كانت اجاباتهم جازمة بشأن حماية المؤسسات الاعلامية للعاملين فيها والدفاع عنهم في حال تعرضهم لانتهاكات، ما يثير السؤال حول مدى وقدرة وحدود الحماية التي تقوم بها هذه المؤسسات للعاملين فيها.

وما يعزز الاستنتاج السابق ان 41.5% من أصحاب العمل أقروا بأن المؤسسات الاعلامية لا تحمي الصحفيين العاملين فيها ولا تدافع عنهم في حال تعرضهم لانتهاكات.

### ما مدى وعي الصحفيين/ات بحقوقهم وواجباتهم؟

بين الاستطلاع أن 67% من العينة يرون ان الصحفي واعٍ بحقوقه وواجباته مقابل 29.7% قالوا بأن الصحفيين غير واعيين بحقوقهم وواجباتهم. ولكن نسبة من اختاروا الجواب "موافق إلى حد ما" من الذين قالوا بان الصحافيين واعين بحقوقهم وواجباتهم كانت الاعلى، ما يطرح السؤال حول مدى وعي الصحفيين فعلاً بحقوقهم وواجباتهم، الامر الذي يشكل عائقاً أمامهم في عملهم وفي الدفاع عن حقوقهم وعن حرية الصحافة في فلسطين، لا سيما وان هناك ضعفا في ملاحقة مرتكبي هذه الانتهاكات بشكل عام، كما وان الافلات من العقاب ما زال هو السمة السائدة فيما

يتصل بالاعتداءات على الصحفيين والحريات الاعلامية، وهو ما اعاد المستطلعين التاكيد عليه في معرض اجابتهم على سؤال اخر بهذا الخصوص.

### هل تتم مقاضاة الجهات (الفلسطينية) التي تنتهك الحريات الاعلامية بشفافية وعدالة؟

قال 82.5% من المستطلعين بأنه لا يتم مقاضاة الجهة او الجهات (الفلسطينية) التي تنتهك الحريات الاعلامية بشفافية وعدالة، مقابل اقلية ضئيلة جدا بلغت نسبتهم 10.9% قالوا بأنه يتم مقاضاة الجهات التي تنتهك الحريات الاعلامية بشفافية وعدالة.

ويعتبر عدم مقاضاة الجهات التي تنتهك الحريات الاعلامية خرقاً للحقوق ومنعاً لتطبيق العدالة وتصريحا غير مباشر لمواصلة ارتكاب الانتهاكات.

وقال 83.1% من المستطلعين في الضفة بأنه لا يتم مقاضاة الجهة الفلسطينية المنتهكة للحريات الاعلامية بشفافية وعدالة، بينما قال بذلك 80% من المستطلعين في قطاع غزة، وهو ما اكده ايضا 85.3% من أصحاب العمل الذين شملهم الاستطلاع.

### ما هي حدود نشر الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون/ات بحيادية وشفافية

يعتبر نشر الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون/ات بحيادية وشفافية الخطوة الاولى في التصدي لهذه الاعتداءات وكبحها من خلال ما يساهم فيه ذلك من فضح هذه الاعتداءات وتشكيل رأي عام يناهضها ويتصدى لها، فضلا عما يتيح للجهات التي ترتكب هذه الاعتداءات من فرصة لمراجعة ما يجري وربما معالجة ذلك.

وبهذا الخصوص فقد قال 76.9% من المستطلعين بأن المؤسسات الحقوقية تنشر الانتهاكات التي تحدث بحق الصحفيين بحيادية وشفافية، مقابل 18.7% يرون أن المؤسسات الحقوقية لا تنشر الانتهاكات بحيادية وشفافية.

ولكن من الملاحظ أيضاً أن نسبة الذين أجابوا بالموافقة إلى حد ما، هي الأعلى حيث بلغت 59.9% ما يؤشر على عدم استقرار او تذبذب وتباين سياسة نشر الانتهاكات بعدالة وشفافية.

وفي السياق ذاته فقد بينت النتائج أن 86.3% من العينة يرون بأن مؤسسات السلطة لا تنشر الانتهاكات التي تقوم بها بحق الصحفيين بحيادية وشفافية، و فقط 9.3% من العينة قالوا بأن مؤسسات السلطة الفلسطينية تنشر الانتهاكات بشفافية وحيادية.

وهناك تقارب بين الضفة وقطاع غزة بشأن عدم نشر مؤسسات السلطة للانتهاكات التي ترتكبها بحق الصحفيين بحيادية حيث بلغت نسبة من يقولوا بذلك في غزة 90% وبلغت في الضفة 85.2%.

ولكن من اللافت بهذا الخصوص ان نحو ثلث المستطلعين (32.4%) منهم قالوا بأن المؤسسات الإعلامية ذاتها لا تنشر الانتهاكات التي تحدث بحق الصحفيين بحيادية وشفافية، في حين قال 64.3% تقوم بذلك.

وترتفع نسبة من يعتقدون بأن المؤسسات الإعلامية لا تنشر الانتهاكات بحيادية وشفافية بين المستطلعين في قطاع غزة الى 37.5%، في حين بلغت النسبة في الضفة 30.9%.

وعند النظر الى نتائج الاسئلة الثلاثة التي وجهت لعينة البحث فيما يتعلق بنشر الانتهاكات من قبل المؤسسات الحقوقية ومؤسسات السلطة والمؤسسات الإعلامية، فان المؤسسات الحقوقية حلت في المقدمة بنسبة بلغت 76.9% تلتها المؤسسات الإعلامية بـ 64.3% وبفارق كبير جاءت مؤسسات السلطة اخيرا بنسبة 9.3% فقط قالوا بانها تنشر الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون/ات بحيادية وشفافية.

## المحور الثالث: استقلالية الصحافة ووسائل الإعلام ومدى ابتعادها عن التأثير

### هل الإعلام الفلسطيني مستقل؟

أقرت غالبية ساحقة من المستطلعين (83% منهم) بأن الاعلام الفلسطيني غير مستقل مقابل 17% فقط قالوا بأنه مستقل (علما ان 15.4% قالوا بأنه مستقل الى حد ما، و فقط 1.6% يجزمون باستقلاليته).

وترتفع نسبة من يعتقدون بان الاعلام الفلسطيني غير مستقل بين المستطلعين في قطاع غزة حيث بلغت 90% منهم، اما في الضفة فقد بلغت 81%.

وتبدو هذه النتائج منطقية، عند ربطها بمجمل النسب التي بينها الاستطلاع حول مواضيع المهنية، ونشر الانتهاكات، وصعوبة الوصول إلى المعلومات التي تتعلق بالشأن العام ونشرها، وضعف حماية الصحفيين، واتساع

نطاق الانتهاكات التي يتعرضون لها، والعوائق القانونية وغيرها من القضايا التي تقود بصورة مباشرة وغير مباشرة الى ذلك (تقويض استقلالية الاعلام وضعفه).

### هل تتأثر الصحافة الفلسطينية بتوجهات سياسية حزبية محددة؟

وفي سياق ذي صلة فقد اظهرت النتائج ان 96.7% من المستطلعين يرون بأن الصحافة الفلسطينية تتأثر بتوجهات سياسية حزبية محددة، و فقط 2.1% من العينة قالوا بأن الصحافة لا تتأثر بتوجهات سياسية حزبية محددة.

وجاءت هذه النسبة متقاربة جدا بين المستطلعين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت على التوالي 96.5% و 97.5% قالوا بأن الصحافة الفلسطينية تتأثر بتوجهات سياسية حزبية محددة، في حين أقر 100% من اصحاب العمل الذين شملهم الاستطلاع بأن الصحافة الفلسطينية تتأثر بتوجهات سياسية وحزبية محددة.

### هل تتأثر الصحافة الفلسطينية بتوجهات القطاع الخاص؟

وبجانب ما سبقت الاشارة اليه بشأن تأثيرها بالتوجهات الحزبية، فقد بينت النتائج أن غالبية ساحقة تتألف من 87.4% يعتقدون بأن الصحافة الفلسطينية تتأثر ايضا بتوجهات القطاع الخاص، وهو ما قال به ايضا 85.4% من اصحاب العمل الذين شملهم الاستطلاع، وذلك مقابل 10.4% من مجمل عينة الاستطلاع يعتقدون بان الصحافة الفلسطينية لا تتأثر بتوجهات القطاع الخاص.

ويقود هذا الحال في احد تجلياته الى خضوع سياسات النشر لعلاقات "مصلحية" حيث قال 88.5% من عينة الاستطلاع بان سياسات النشر في المؤسسات الاعلامية تخضع لعلاقات مصلحة بين ادارة المؤسسة واطراف ذات علاقة، مقابل 4.4% فقط يقولون بان أن سياسة النشر لا تخضع لعلاقات مصلحة في حين قالت مجموعة تضم 7.1% من المستطلعين انهم لا يعرفون (اجابوا بلا اعرف).

وترتفع نسبة من يعتقدون بان سياسات النشر في المؤسسات الاعلامية الفلسطينية تخضع لعلاقات مصلحة، بين الصحافيين (الذكور) الى 92.9% عنها بين الصحافيات حيث قالت بذلك 81.2% من الصحافيات اللواتي شملهن الاستطلاع. كما وارتفعت نسبة القائلين بذلك بين المستطلعين في قطاع غزة حيث بلغت 95% عنها في الضفة حيث بلغت 86.7%.

ومن الملفت للنظر إقرار 85.4% من أصحاب العمل انفسهم (أي راسمي سياسات المؤسسات الاعلامية واصحاب القرار) بأن سياسة النشر تخضع لعلاقات مصلحة بين إدارة المؤسسة الاعلامية وأطراف ذات علاقة، ما يؤكد ربما وجود اشكالية كبيرة وحقيقية على هذا الصعيد، الامر الذي لا شك يمس بمهنية وسائل الاعلام وموضوعيتها وحقيقة حرية النشر القائمة.

### ما مدى افصاح وسائل الاعلام الفلسطينية عن سياساتها التحريرية للعموم؟

وارتباطا بما سبق فان عدم وجود سياسات تحريرية معلنة للعموم يعزز من مثل هذه الممارسة التي سبقت الاشارة اليها في السطور السابقة.

وبهذا الخصوص فقد نفت غالبية تضم 68.1% من المستطلعين وجود سياسات تحريرية معلنة في وسائل الاعلام الفلسطينية مقابل 25.8% قالوا بعكس ذلك، في حين قال 6.1% انهم لا يعرفون، علما ان النسبة الاكبر من بين الذين يرون بوجود سياسات تحريرية للمؤسسات الاعلامية معلنة للعموم (22.5%) اختاروا اجابة "موافق الى حد ما" مقابل 3.3% فقط يجزمون بوجود سياسات تحريرية معلنة واختاروا اجابة "موافق جدا".

وقال 70.4% من المستطلعين في الضفة الغربية بأن السياسات التحريرية للمؤسسات الاعلامية الفلسطينية غير معلنة للعموم، فيما قال بذلك 60% من عينة قطاع غزة.

وبالمقابل فقد وصلت نسبة من يقول بان السياسات التحريرية معلنة للعموم في عينة قطاع غزة الى 35%، مقابل 23.2% من عينة الضفة الغربية.

وعند قراءة نتائج الإستطلاع حسب طبيعة العمل فان 58.5% من أصحاب العمل (اي اصحاب هذه المؤسسات او اصحاب القرار فيها) قالوا بان السياسات التحريرية في المؤسسات الاعلامية الفلسطينية غير معلنة للعموم و فقط 34.1% من اصحاب العمل قالوا بان السياسات التحريرية معلنة للعموم او للجمهور.

### المحور الرابع: بيئة العمل الإعلامي، والرقابة الذاتية والموضوعية

## ما مدى تأثير بيئة العمل في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية في تنمية الاعلام؟

أبدى 86.3% ممن شملهم الاستطلاع العينة موافقتهم على أن بيئة العمل الاعلامي في المؤسسات الفلسطينية تؤثر سلباً في تنمية الاعلام، مقابل 10.5% من العينة يرون أنها لا تؤثر سلباً في تنمية الاعلام. ومن الملفت للنظر ان غالبية ساحقة من اصحاب العمل 92.7% يقرون بأن بيئة العمل الاعلامي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية تؤثر سلباً في تنمية الاعلام.

## المهنية تعزز حرية الصحافة

وأيدت الغالبية الساحقة من الصحافيين/ت الذين شملهم الاستطلاع (93.4% منهم)، ان المهنية من شأنها تعزيز حرية الصحافة، مقابل 5% لا يرون بذلك، في حين قال 2.8% انهم لا يعرفون. وقال 87.8% من أصحاب العمل أن المهنية تعزز حرية الصحافة في فلسطين.

## استقلالية القرار لدى وسائل الاعلام تعزز حرية الصحافة

رأت غالبية عظمى من المستطلعين ان "استقلالية القرار لدى وسائل الاعلام يعزز حرية الصحافة" حيث قال بذلك 91.7% مقابل 5.5% لا يرون بذلك. وحظيت هذه المسألة بتأييد الغالبية الساحقة من أصحاب العمل ايضا حيث قال بذلك 92.7% ممن شملهم الاستطلاع منهم.

## ما مدى التزام الصحافيين/ات والمؤسسات الاعلامية بأخلاقيات العمل المهني؟

بينما قال 58.2% بان الصحافيين/ات يلتزمون بأخلاقيات العمل المهني، فان 40.1% من المستطلعين قالوا بان الصحافيين/ات لا يلتزمون باخلاقيات العمل المهني. وتعتبر نسبة الـ 40.1% الذين قالوا بان الصحافيين/ات لا يلتزمون باخلاقيات العمل المهني نسبة مرتفعة ومقلقة تستحق التوقف امامها.

وعند سؤال الإعلاميين عن مدى إلتزام المؤسسات الاعلامية بأخلاقيات العمل المهني فقد انقسم المستطلعة آراؤهم الى نصفين متساويين تقريبا، حيث تقول الفئة الاولى بان وسائل الاعلام تلتزم باخلاقيات العمل المهني فيما تنفي الفئة الثانية ذلك.

وقال 49.4%، ان المؤسسات الاعلامية الفلسطينية تلتزم باخلاقيات العمل المهني، علما ان القسم الاكبر (45.6%) اجابوا ب "موافق الى حد ما" فقط 3.8% يجزمون بالتزامها واختاروا "موافق جداً".

وفي المقابل فقد إعتبر 47.2% من العينة أن المؤسسات الإعلامية غير ملتزمة بأخلاقيات العمل المهني، ما يكشف خلا يتعلق بمدى التزام الإعلاميين والمؤسسات الاعلامية بأخلاقيات العمل المهني.

وليس بعيدا عن الالتزام باخلاقيات العمل المهنية فقد قال 64.3% من المستطلعين بأن "الصحفيين/ات يتوخون الحذر في نقل معلومات أو نشر مادة إعلامية قد تلحق الأذى بالمواطنين والمجتمع".

ولكن نسبة ليست بالقليلة (34.1% من المستطلعين) قالوا بان الصحفيين/ات لا يتوخون الحذر في نقل معلومات ونشر مواد إعلامية قد تلحق الأذى بالمواطنين والمجتمع.

ويشير هذا بمجمله الى التزام محدود بأخلاقيات العمل الصحفي، ما يمس بنية العمل الصحفي ووظيفته المجتمعية.

وإذا ما ربطنا النتائج التي تعكس إلتزاما "جيذا إلى حد ما" بأخلاقيات العمل المهني، مع تلك المتعلقة بعدم إستقلالية الاعلام، وتأثر الاعلام بتوجهات سياسية وحزبية وإرتباطات مصلحية، فإن هذا يمكن ان يفسر الابتعاد عن التقيد بأخلاقيات المهنة. أي أن عدم الإلتزام بأخلاقيات المهنة قد لا يكون نتيجة لخيار او قرار ذاتي لدى الصحفيين/ات (وربما ايضا عند بعض وسائل الاعلام)، بقدر ما هو نتيجة للبيئة العامة للعمل الاعلامي الذي يعاني من عدم الاستقلالية، وعدم توفر الحماية المطلوبة للصحافيين/ات، فضلا عن شيوع خلل في ادارة المؤسسات الاعلامية كما بينت نتائج هذا الاستطلاع.

ويؤشر هذا الامر في احد جوانبه الى بعض العوائق التي تحول دون تنمية وتطوير الاعلام الفلسطيني، وربما يبدد واحدة من سبل او مقومات تحقيق درجة اعلى من الحرية للصحافة في فلسطين.

### الرقابة الذاتية عند الصحافيين/ات خوفا من المساءلة المجتمعية والامنية



وجهت في هذا الاستطلاع ثلاثة اسئلة للصحافيين/ات، تتعلق بالرقابة الذاتية وحدود واسباب انتشارها ارتباطا بالخوف من المساءلة المجتمعية، والامنية، فضلا عن حدود القدرة على مناقشة القضايا السياسية بحرية.

وقالت غالبية ساحقة من المستطلعين (8.5% منهم)، بأن الصحافيين/ات يمارس رقابة على اعمالهم "خوفاً من المساءلة المجتمعية- الدين، والعادات والتقاليد..". مقابل 7.7% فقط يرون ان الصحافيين/ات لا يمارسون رقابة بسبب مخاوف من تعرضهم للمساءلة المجتمعية.

وبلغت نسبة من يقولون بوجود رقابة ذاتية نتيجة مخاوف الصحافيين/ات من المساءلة المجتمعية بين المستطلعين في الضفة 90.1% وفي قطاع غزة 90%.

وعند سؤال الصحافيين/ات عما اذا كانوا يمارسون رقابة ذاتية على اعمالهم خوفا من التعرض لـ "المساءلة الامنية" اكد 90.1% من المستطلعين انهم يمارسون رقابة ذاتية، مقابل 8.8% نفوا ذلك.

وبلغت نسبة من يقولون بممارسة رقابة ذاتية خوفا من المساءلة الامنية بين المستطلعين في قطاع غزة 95%، اما في الضفة الغربية فقد بلغت نسبتهم 88.7%.

ويتضح من هذا أن الرقابة التي يفرضها الصحفي على ذاته خوفاً من المساءلة الأمنية وتلك التي يمارسها كنتيجة لمخاوفه من التعرض للمساءلة المجتمعية متشابهة الى حد بعيد في درجتها رغم فارق ضئيل الى مخاوف اعلى ارتباطا بالمساءلة الامنية عما هي عليه مخاوفهم من المساءلة المجتمعية.

ولا يختلف الحال فيما يتصل بمناقشة القضايا السياسية وحضور الرقابة الذاتية عند الصحافيين/ات بقوة في مثل هذه الحالات، حيث قالت غالبية ساحقة (91.2% من المستطلعين) بأن "العمل الصحفي يعاني من رقابة ذاتية بشكل ملحوظ تحديدا في نقاش القضايا السياسية" مقابل 8.1% فقط قالوا بان العمل الصحفي لا يعاني من رقابة في نقاش القضايا السياسية.